Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 307 – 337 |2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The Impact of Economic Development Strategy on The Reality of Social Development in Yemen: A field study - Sana'a Capital Governorate

Siham Yahya Mohammed Nasser Al-Habishi[1,*], Saleh Mohammed Ali Huomid [2]

[1] Comprehensive Development Center - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

[2] Faculty of Information - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *Sehamyahya @gmail.com & Saleh.huomid@su.edu.yeo*

Keywords

1. Strategy
2. Economic Development
3. Social Development
4. Development Organizations

Abstract:

This study aimed to determine the impact of the economic development strategy on the reality of social development in Yemeni society. To achieve this, the study used the descriptive-analytical method and employed a questionnaire as the research instrument. The questionnaire was administered to a sample of (52) employees in local development organizations. The research population included (10) local development organizations operating in the field of development and based in the capital, Sana'a. The most prominent findings of the study were as follows:

-There are clear strategies to ensure community participation, including awareness, training, consultation, and the provision of incentives.

-Local development organizations rely on external funding in preparing their budgets, reflecting the availability of international support sources that contribute to the continuity of their activities.

Development programs show a positive impact on the local community from the beneficiaries' perspective, reflecting relative effectiveness in achieving social goals.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 308 – 337 | 2026| https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر استراتيجية التنمية الاقتصادية على واقع التنمية الاجتماعية في اليمن

"دراسة ميدانية – أمانة العاصمة صنعاء"

سهام يحيى محمد ناصر الحبيشي [1]*، صالح محمد على حُميد [2]

[1] مركز التنمية الشاملة - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

[2] كلية الإعلام جامعة - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: Sehamyahya @gmail.com & Saleh.huomid@su.edu.yeom

الكلمات المفتاحية

1. استراتيجية
2. التنمية الاقتصادية
3. التنمية الاجتماعية
4. المنظمات التنموية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استراتيجية التنمية الاقتصادية على واقع التنمية الاجتماعية في المجتمع اليمني، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة في جمع البيانات من عينة من العاملين في المنظمات التنموية المحلية بلغت (52) مبحوثًا، وشمل مجتمع الدراسة المنظمات التنموية المحلية العاملة في مجال التنمية ومقرها العاصمة صنعاء وعددها (10) منظمات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- وجود استراتيجيات واضحة لضمان مشاركة المجتمع تشمل التوعية والتدريب والتشاور وتوفير الحوافز.
- أن المنظمات المحلية التنموية تعتمد على التمويل الخارجي في إعداد موازناتها مما يعكس توفر مصادر دعم دولية تسهم في استمرارية أنشطتها.
- أن البرامج التنموية تظهر أثرًا إيجابيًا على المجتمع المحلي من وجهة نظر المستفيدين مما يعكس فاعلية نسبية في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

المقدمة:

تؤثر استراتيجيات التنمية الاقتصادية إيجابًا على التنمية الاجتماعية من خلال رفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتحسين التعليم والصحة، وتقليل الفقر، مما يعزز جودة الحياة والعدالة الاجتماعية ويحد من الهجرة، ويشترط في ذلك أن تُدمج مع السياسات الاجتماعية لضمان نمو شامل ومستدام لا يقتصر على النمو المالي فقط، بل يحقق رفاهية المجتمع ككل.

والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مترابطتان؛ فالنمو الاقتصادي يوفر الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، في حين أن المجتمعات الصحية والمتعلمة هي أساس النمو الاقتصادي المستدام، وتعتبر الحماية الاجتماعية آلية لتعزيز الصمود الاقتصادي ودعم التنمية طويلة الأجل.

ويحث تقرير لمنظمة الأمم المتحدة (الإسكوا) على السُبُل التي تكفل لأدوات التمويل المبتكرة أن تساعد البلدان في التصدّي لاتساع فجوة تمويل التنمية المستدامة وسط تصاعد أعباء الديون وتفاقم الأزمة العالمية الثلاثية الناجمة عن صدمات الغذاء والطاقة والمناخ، واستند هذا التقرير إلى دراسات حالة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا والمنطقة العربية، ليبيّن كيف يمكن لهذه الأدوات تعبئة الموارد استجابة للأولويات البيئية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه تعزيز مصداقية السياسات العامة وثقة المستثمرين، كما يؤكد أهمية مواءمة الأطر الوطنية مع المعايير الدولية، وتعزيز الحوكمة وأنظمة البيانات، واعتماد مؤشرات أداء رئيسة في استراتيجيات التمويل للسير قُدُمًا في تنفيذ خطة عام 2030 والأهداف المناخية.

ولقضية التنمية الاقتصادية بعدٌ مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي؛ إذ تعد هدفًا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما الدول النامية فإنها ترى أن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ... أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة طبقًا للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانًا صالحًا مساهمًا في تقدم وطنه.

وفي دراستنا هذه "أثر استراتيجية التنمية الاقتصادية على واقع التنمية الاجتماعية في اليمن" التي رُبطت بدور المنظمات التنموية المحلية، أظهرت أن النجاحات الأولية في البنية التحتية والتعليم والصحة (قبل 2011) تراجعت بشدة بسبب النزاع المستمر، مما أدى إلى زيادة الفقر والبطالة، ويُشدد على الحاجة إلى استراتيجيات متنوعة تركز على بناء تنمية اقتصادية تلبي خدمات أفضل، وتمكين الشباب والمرأة، مع ربط التنمية الاقتصادية بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.

إشكالية الدراسة:

تمثل استراتيجيات التنمية الاقتصادية من الأدوات الرئيسة لدفع عجلة النمو وتحسين الأوضاع المعيشية، إلا أن واقع التنمية الاجتماعية في اليمن ما يزال يواجه تحديات عميقة، تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية واتساع الفجوة الاجتماعية، في ظل ظروف

اقتصادية وإنسانية معقدة، ومع تبني عدد من الخطط والسياسات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، فإن انعكاساتها على مسار التنمية الاجتماعية ما تزال غير واضحة بشكل دقيق، سواء من حيث مدى فاعليتها أو مستوى تكاملها مع الأبعاد الاجتماعية للتنمية.

وما زال الاقتصاد اليمني يعاني من تدهور حاد بسبب النزاعات المستمرة، مما يؤثر سلبًا على استراتيجيات التنمية الاقتصادية، فترتفع معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي يعوق جهود التنمية الاجتماعية، وينتج عنه عدم وجود استراتيجيات شاملة تدمج الأبعاد الاقتصادية مع الاحتياجات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية، مثل: التعليم والصحة.

وفي ضوء ذلك، تتلخص المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما أثر استراتيجية التنمية الاقتصادية على واقع التنمية الاجتماعية في اليمن؟

تساؤلات الدراسة:

1- ما البرامج التنموية التي تنفذها المنظمات التنموية المحلية؟
2- ما استراتيجيات المنظمات المحلية التي تسهم من خلالها في رفع المستويين التنموي والاجتماعي؟

أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من الهدف الرئيس التالي:

التعرف على أثر استراتيجية التنمية الاقتصادية على واقع التنمية الاجتماعية في اليمن.

ومن الهدف الرئيس يمكننا اشتقاق الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة نوعية البرامج التنموية التي تنفذها المنظمات التنموية المحلية؟

2- التعرف على استراتيجيات المنظمات المحلية التي تسهم من خلالها في رفع المستويين التنموي والاجتماعي.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعد من الدراسات التي تركز على استراتيجيات المنظمات التنموية المحلية في اليمن.
- تركز هذه الدراسة على أثر اتجاهات المنظمات المحلية نحو تطبيق مجالات التنمية وأثرها على التنمية الاقتصادية لا سيما وأن الدراسات العلمية التي تتناول استراتيجيات التنمية الاقتصادية لم تحظَ بالقدر الكافي.
- توفر هذه الدراسة تحليلًا دقيقًا للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في سياق اليمن، مما يسام في فهم ديناميات التغيير الاجتماعي والاقتصادي.
- تُضاف هذه الدراسة إلى الأدبيات المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجتمعنا اليمني الذي يفتقر إلى مثل هذه الدراسات.
- تشجع هذه الدراسة على مزيد من الأبحاث المستقبلية في سياقات مشابهة، مما يسهم في بناء قاعدة بيانات معرفية تتناول تحديات التنمية في الدول المضطربة.

الأهمية العملية:

- تساعد نتائج الدراسة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من خلال تنفيذ استراتيجيات التنمية، مما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية على أرض الواقع.

– تسهم هذه الدراسة في تعزيز الرؤيا لدى القائمين على المنظمات من خلال أهمية الاستقرار الاجتماعي والحد من التوترات والنزاعات الناتجة عن الفقر والبطالة.

– فتح المجال أمام الباحثين للمساهمة في معرفة أدوار المنظمات المحلية واتجاهاتها نحو تطبيق استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من منظور التنمية الاجتماعية.

– يمكن لنتائج الدراسة أن تسهم في إيجاد أدوات وأساليب لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يمكن من متابعة التقدم وتعديل الاستراتيجيات عند الحاجة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: شملت الحدود المكانية أمانة العاصمة صنعاء.

الحدود الزمانية: امتدت الدراسة الحالية من سبتمبر 2025م إلى ديسمبر 2025م.

منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، ولذلك فإن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لهذه الدراسة، حيث يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقًا، ويعبر عنها كيفيًا وكميًا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1].

المفاهيم والمصطلحات:

الاستراتيجيات:

التعريف اللغوي:

الاستراتيجية كلمة مأخوذة من اللغة اليونانية "strategia"وتعني "فن القيادة" أو "فن الحرب"، أما في اللغة العربية فتشير إلى الخطة أو الطريقة المنظمة لتحقيق هدف معين.

التعريف الاصطلاحي:

الاستراتيجية تشير إلى مجموعة من الخطط والإجراءات التي توضع لتحقيق أهداف معينة، سواء في مجالات الأعمال أو الإدارة أو غيرهما، وتتضمن تحليل البيئة، وتحديد الأهداف، وتخطيط السبل لتحقيق النتائج المرغوبة[2].

التعريف الإجرائي:

الاستراتيجيات هي إجراءات أو خطوات ملموسة تتخذ بناءً على تحليل شامل للوضع الحالي، وتتضمن تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وتحليل (SWOT) وصياغة نهج لتحقيق أهداف محددة، كما تشمل آليات التنفيذ والمراقبة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.

ويختلط مفهوم الاستراتيجية بمستواها الأعلى، أي الاستراتيجية العليا الشاملة بمفهوم السياسة، وقد يختلط مفهوم الاستراتيجية بمستواها الأدنى، أي الاستراتيجية العسكرية أو العملياتية بمفهوم التخطيط أو الشؤون الإدارية، وقد تعني أنها أعلى مستوى إداري أو قيادي، وقد ينحصر استخدامات مصطلح (استراتيجية) في كل ما يعده أو يخططه أو يتداوله المستوى القيادي أو الإداري الأعلى في أي منظمة بشرط أن تكون هي المسؤولة عن تحديد وتحقيق غايات المنظمة، وهو المعروف بالمستوى السراطيّ الذي يشترك فيه فريق

(1) عبد الصمد العسولي، المنهج الوصفي التحليلي في مجال الدراسة العلمي، 2020، ص27.

(2) حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، 2013، ص 20.

عمل مكون من جميع قادة الأفرع والتخصصات والأنشطة بصرف النظر عن حجمها ودورها في التنظيم[3].

لذا، فالخطة الاستراتيجية يجب أن ينتج عنها تقسيم للأهداف وتخصيص للمهام وتوزيع للأدوار، وبذلك فإن مصطلح (الاستراتيجية) لا يفضل استخدامه إلا إذا ارتبط بخطة يضعها أعلى مستوى إداري بالهيكل التنظيمي للمنظمة، بشرط ارتباط الخطة المباشر بتحقيق غايات أو أهداف عامة رئيسة للمنظمة، وبشرط وجود تهديدات خارجية أو قوة تنافسية مما يستوجب معها استخدام أساليب المناورة أو الاعتماد على تحليل سنوات الفرص والتهديدات كما هو في علوم الإدارة[4].

التنمية لغة: نما، ينمو، نموًا، وتعني الزيادة والنمو في التطوير [5].

التنمية اصطلاحا: هي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة من خلال مدة من الزمن من الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية(2).

–التعريف الإجرائي:

التنمية هي نمو مقصود إرادي لكل جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسة.

التنمية الاجتماعية:

هي تحقيق الرفاهية للمجتمعات، ورفع مستوى الظروف المعيشية التي تشمل تحسين الخدمات المقدمة لهم من صحة وتعليم، إضافة إلى تقوية التماسك الاجتماعي، وتعزيز الانتماء، وترسيخ قيم العدل والمساواة والكرامة والحرية[6].

التعريف الإجرائي:

هي عملية تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في كل نواحي الحياة، وتحسين سبل العيش الكريم للأفراد ماديًا ومعنويًا.

التنمية الاقتصادية:

تعرف أنها تلك الإجراءات والتدابير المخططة المتمثلة في تغير هيكل الاقتصاد الوطني، وتستفيد منها الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع[7].

التعريف الإجرائي:

التنمية الاقتصادية هي النمو الذي يتمثل في التحسين الكمي للاقتصاد الوطني، من موارد وإنتاجية العمل لتحقيق الأهداف المجتمعية.

المشاركة المجتمعية:

تعرف أنها الإسهامات المالية والمادية التي يقدمها أفراد المجتمع وبعض قطاعاته المستفيدة من برامج الخدمات المقدمة، من أجل تعبئة المورد لدعم هذه البرامج وتحقيق أهدافها في التنمية المجتمعية وبناء مجتمع المعرفة[8].

وتعرف أنها عملية تفاعل وتعاون الأفراد والمجموعات في المجتمع من أجل تحقيق أهداف مشتركة أو معالجة قضايا محلية، وتتنوع هذه

(3) متاح على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/، تاريخ الزيارة، يوم الخميس 20–11–2025، الساعة السابعة مساء.

(4) جو وايت هاد، الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية، 2013، ص 15.

(5) المعاني، متاح على الرابط التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

(6) نبيل متوكيل ومولود بنطالب، مفهوم التنمية: أبعادها واستراتيجياتها، العدد 50، 2024، ص 462.

(7) معاذ النجار، من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية البشرية، متاح على الرابط التالي: https://tnwair.com/archives/15361، تاريخ النشر 2022، تاريخ الزيارة 1 نوفمبر، يوم السبت، 8 مساءً.

(8) محمد قفلة، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة بالجمهورية اليمنية، العدد 1، 2024، ص3.

المشاركة في اتخاذ القرار، والانخراط في الأنشطة التطوعية، والتخطيط والتنفيذ، وصولا إلى تحمل المسؤولية المشتركة.

التعريف الإجرائي:

هي تلك المساهمات التي يقدمها الأفراد للمجتمع من دعم مالي أو معنوي بهدف إحداث تطور اجتماعي واقتصادي.

الدراسات السابقة:

ـ دراسة (شادي إستانبولي، 2019) بعنوان: واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية[9].

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية في سورية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من جميع المسؤولين الإداريين في المنظمة، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن عناصر التخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، الأهداف، الخطط، التنفيذ، الرقابة، التقييم) تعد واضحة بالنسبة للمسؤولين الإداريين في مؤسسة الآغا خان السورية، وأن محور الاستدامة يعتبر واضحًا بالنسبة للمسؤولين الإداريين في مؤسسة الآغا خان.

ـ دراسة (صالح العلي، د.ن) بعنوان: صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية التنمية في المؤسسات المالية الإسلامية[10].

هدفت الدراسة إلى بيان أهم صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية التي تناسب عملية البناء وإعادة الإعمار، وتحتاج المؤسسات المالية الإسلامية المساهمة في عملية التنمية إلى معرفة هذه الصيغ وبيان أحكامها وضوابطها لتتبناها كأساليب تمويلية واستثمارية، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة، وتمثل مجتمع الدراسة في أخذ عينة من مؤسسات التمويل الاستثمارية، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: قدرة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال هذه الصيغ التمويلية والاستثمارية المناسبة على المساهمة في عملية إعادة الإعمار.

ـ دراسة (وهيبة بوريعين، 2023) بعنوان: دور التعليم في تحقق التنمية الاجتماعية المستدامة(11).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، واتبعت المنهج الاستكشافي، وتمثل مجتمع الدراسة بالمدارس، واستخدمت الاستبانة أداة في جمع المعلومات، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الترابط بين النظم الطبيعية والاجتماعية والترابط بين القطاعات يمثلان جازفًا قويًا، فينبغي أن تكون الحاجة إلى دمج تعليم عادل ذي نوعية جيدة في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة كونها الأمل الرئيس للتعليم ومجموعات التنمية.

ـ دراسة (غالية إلياس، 2022) بعنوان: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية[12].

(9) شادي إستانبولي، واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، سوريا، الافتراضية السورية، 2016، ص4.

(10) صالح العلي، صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية التنمية في المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، الكويت، الكويت، د.ن، ص387.

(11) وهيبة بوريعين، دور التعليم في تحقق التنمية الاجتماعية المستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر، عين تموشنت، 2023، ص375.

هدفت الدراسة إلى محاولة وضع مفاهيمي تحليلي للمجتمع المدني وربطه بالتنمية المحلية، ومحاولة بلورة صورة واضحة لمفهوم المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر ومساهمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، واستخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وطبقت الاستبانة على مجتمع الدراسة المدني الجزائري، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: الحرص على الوصول إلى الرقي والتقدم والازدهار من خلال مشاركة حقيقية وجادة، والاهتمام باحتياجات المجتمع المحلي الأساسية وإشراكه، فالتنمية لا بد منه.

ـ دراسة (صلاح عمر بلخير وسامي صالح التهدي، ٢٠١٩) بعنوان: المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت: دراسة ميدانية[13].

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمقابلة المباشرة وبرنامج الحزم الإحصائية SPSS، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود دور ذي دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت.

ـ دراسة (فاتن علي منصور، 2014) بعنوان: البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية[14].

هدفت الدراسة إلى واقع البطالة في محافظة اللاذقية من خلال دراسة العلاقة بين إعداد المسجلين والمعينين من الدارسات العليا والإجازات الجامعية، والمعاهد، والثانوية، والتعليم الأساسي والإعدادي، والمهنيين، والسائقين، والعمال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من المسجلين والمشتغلين في مكتب التشغيل والتوظيف باللاذقية، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن البطالة أثرت على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، وتتمثل ذلك بصورة أساسية في قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية.

ـ دراسة (فكرون السعيد، 2005) بعنوان: استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية[15].

هدفت الدراسة إلى معرفة القضايا والمؤشرات العامة والخاصة للتنمية بمجتمعات العالم النامي خاصة الجزائر، والكشف عن العلاقة الموجودة بين استراتيجية التصنيع (التوطين الصناعي) والتنمية الشاملة، واستخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي من خلال الاستبانة وتحليل المحتوى، وتمثل مجتمع الدراسة في مجتمع التصنيع الجزائري، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن أهم المنظمات الفكرية والتاريخية لقضية التنمية

(12) غالية إلياس، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص65.

(13) صلاح عمر بلخير وسامي صالح التهدي، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، حضرموت، اليمن، 2019، ص617.

(14) فاتن منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير، سورية، تشرين، 2014، ص 14.

(15) فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، منتوري، 2005، ص130.

بالمجتمعات النامية كانت متعددة ومختلفة من حيث الأهداف والأبعاد السياسية ولاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن عملية التبني التي تمت من قبل هذه المجتمعات لم تكن ناتجة عن أطر فكرية خاصة بهذه المجتمعات.

النظريات المرتبطة بالدراسة

نظرية النمو المتوازن:

نشأة النظرية:

ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشين رودان (1943) ونيركس (1953) اللذين أكدا ضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلية في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات، ولذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل[16].

إيجابيات النظرية:

1- ترك العمال لدورهم في المدينة، حيث استفادوا من تأجيرها بمبالغ مجزية وحصلوا على مساكن في المؤسسة الصناعية التي يعلمون بها بإيجارات منخفضة.

2- توفير المركز الصحي أو المستشفى بالمؤسسة والمدرسة والسوبر ماركت للعاملين في المؤسسة الصناعية يعطي دعمًا لهم من خلال انخفاض العلاج ورسوم الدراسة.

3- توفير أجور النقل من خلال نقل العاملين فضلًا عن عمليات التصنيع، ولو طبقنا هذه النظرية على قطاعات وزارة التربية لتسنى لنا النهوض بهذه الوازرة[17].

انتقاد النظرية:

1- تكلفة الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانات الدول النامية، فيمكن التناقض في أنه إذا لم تسطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة.

2- هذه النظرية قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات المتطورة.

3- هذه النظرية تحد من المشروعات التي تستخدم الوافرات الخارجية.

4- هذه النظرية تشجع على الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوافرات الخارجي(18).

أوجه الاستفادة من نظرية النمو المتوازن في الدراسة الحالية:

- معرفة كيف يمكن أن تسهم الاستراتيجيات الاقتصادية المعمول بها حاليًا في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.
- توفير إطار لمراجعة وتنقيح السياسات الاقتصادية بحيث تعتمد على التنسيق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

(16) عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، سلسلة دراسات تنموية، 2021، العدد73، ص15.

(17) محمد الحمداني، نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، مجلة الدراسة المستدامة، 2022، العدد 3.

(18) بوريس منى وخياط هبة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، 2020، ص47.

– تحديد الفجوات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يتيح فهمًا أفضل لمناطق الضعف ويستدعي استراتيجيات موجهة لتلبية احتياجات هذه الفئات.

– كيفية تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تشجيع الأفراد على الانخراط في التخطيط والتنفيذ، مما يعزز قدرة المجتمع على تحقيق التوازن المطلوب.

المشاركة المجتمعية:

في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية بتوفير وسائل الاتصال بين المجتمع والتخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل، كما تسهم بعض برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المستعصية على المستوى الوطني مما يجعل الموارد القوية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، بمعنى أن التنمية المحلية ترفع جزءًا من العبء عن كاهل الدولة[19].

وتُعد المنظمات غير الحكومية من العناصر المهمة التي تساعد في بناء مجتمعات فاعلة ودائمة، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية؛ إذ تسهم هذه المنظمات في تعزيز القدرات والموارد المحلية، مما يساعد الأفراد والمجتمعات على تحسين مستويات معيشتهم والتكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتظهر نتائج الأبحاث أن المشاركة الفعالية للمجتمعات في الأنشطة التي تنظمها المنظمات غير الحكومية تؤدي إلى زيادة مستويات التفاعل الاجتماعي والتعاون بين الناس، ولذلك تعزز هذه المنظمات قدرات التواصل وبناء الثقة بين أعضاء المجتمع، مما يسهل عمليات التطوير والتغير الإيجابي.

وتعني المشاركة المجتمعية بمفهومها العام اشتراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع، وهي بهذا المفهوم تحمل معنى الديمقراطية، كما يُقصد بالمشاركة المجتمعية الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعات سواء كانت مادية أو عينية، ويقصد بها أيضًا أنها مسؤولية اجتماعية لتعبئة المواد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل للجهود وموارد أطراف المجتمع والتنسيق بينهما من أجل الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع[20].

ـ الاستراتيجيات الفعالة في تنظيم المجتمع المحلي:

نرى أن المجتمعات التي تهمّنا أكثر هي تلك المجتمعات حيث يتجمّع الناس من أجل تحسين الحياة في مجتمعاتهم المحليّة، ويحدث ذلك بطرق مختلفة منها:

التنظيم من أجل التنمية المحلية: المعروفة أيضًا بالتنمية المجتمعية التي تركّز على بناء المجتمع المحلي من خلال تحسين المسار الذي تسير به الأمور، فمثلًا، تركّز على أفكار الكفاءة المجتمعية (أي قدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته من خلال تعلّم مهارات أساسية للعمل المجتمعي كتيسير المجموعات والتفكير النقدي)، كما تركز على العمل على بناء علاقات متجانسة ببن أناس من مجموعات مختلفة على الصعيد العرقي والإثني والاجتماعي، ويُوضع وزن كبير على ما يراه الناس وما يشعرون

(19) غالية إلياس، مرجع سابق، ص37.

(20) فيصل توتو، المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في السودان، السودان، النيلين، 2022، ص25.

به حيال الأمور، وفكرة "مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم" هي مفتاح هذا المفهوم[21].

التخطيط الاجتماعي أو تغيير السياسات: ففي حين تركّز التنمية المتوقعة بشكل أساسي على مسار العمل المشترك، يركّز التخطيط الاجتماعي على الحصول على النتائج، بمعنى آخر، يركّز على حل مشكلات اجتماعية محدّدة، كالنقص في السكن المناسب، أو المعدلات العالية في الجرائم، وتوفير النتائج والخدمات وتفادي ازدواجية هذه الخدمات هي غايات مهمّة في هذا النوع من التنظيم، وغالبًا ما يبادر إلى هذا النوع التنظيمي المسؤولون أو المخططون المجتمعيون، أو أنه يأتي نتيجة برامج على صعيد المحافظة أو البلد ككل، ولأن التخطيط الاجتماعي تُحركّه الإحصائيات وأنواع أخرى من البيانات، يمكن أن يُنظر إليه على أنه أكثر "علميّة" من التنمية المتوقعة[22].

التنظيم من أجل التحرك الاجتماعي أو المناداة الخاصة بالنظم: عندما نفكّر بتظاهرات الحقوق المدنية في جنوب الولايات المتحدة في ستّينيات القرن الماضي، أو بنشطاء الاعتصامات في بدايات الربيع العربي في القاهرة وتونس وصنعاء، ونشطاء الإيدز الذين نظّموا حملات "الاعتصام موتًا" أمام البيت الأبيض في الثمانينيات، فهذا تمامًا ما نتكلّم عنه، وتنظيم التحرك الاجتماعي له عدد كبير من المناوئين، كما يطغى عليه المفهوم المثالي للعدالة الاجتماعية[23].

استراتيجيات التنمية المحلية:

تعد التنمية المحلية اليوم إحدى أهم ركائز السياسات الاقتصادية العامة في العالم أجمع، فمع الممارسات السياسية والاقتصادية وفي ظل التقلبات الاقتصادية المتواصلة، اتضح جليا التحول من تنفيذ محاور السياسات المالية والتجارية والنقدية، عبر الإدارات العليا للمؤسسات والوزارات المعنية إلى تنفيذها عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبإشراف من الإدارات المحلية.

في هذا الصدد ينصب الاهتمام أكثر على ماهية المشاريع التي تسهم أكثر في تحقيق التنمية المحلية المطلوبة، ولكن يظل الاهتمام مركزا على كيفية إدارة هذه المشاريع وتنفيذها عمليا مع تحقيق كفاءة وفعالية قبل وفي أثناء وبعد تنفيذها.

إن الحوكمة كمفهوم تسييري حديث نسبيا يمكن من فهم سيرورة عمليات التنمية المحلية، من مرحلة الإعداد لها إلى مرحلة التقديم والتنفيذ والتقييم، على أن يكون التركيز على أهم المفاهيم والمقاربات المتعلقة بتحقيق التنمية عبر التسيير المحلي للمشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والتكوينية[24].

(21) الاستراتيجيات الفعالة في تنظيم المجتمع المحلي، متاح على الرابط التالي: https://mped.gov.eg/singlenews?id=6262، تاريخ الزيارة يوم 10 يونيو 2025، الساعة 8 صباحا.

(22) المرجع السابق.

(23) إيثان أ. دينسر، استراتيجيات مبتكرة وتقنيات حديثة في إعادة إعمار الهياكل المادية، متاح على الرابط التالي: https://arabic.mei.edu/arabic، تاريخ الزيارة يوم الثلاثاء 11-6-2025، الساعة 7 صباحا.

(24) حجاب عبد الله، محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد (2)، فبراير 2023، ص 992-970.

وتُعرف استراتيجيات التنمية المحلية أنها خطط ووسائل عمل مصممة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة معينة، مع التركيز على المشاركة المجتمعية والموارد المحلية، وتتضمن هذه الاستراتيجيات جوانب عديدة، مثل: تحديد الأولويات التنموية، وتعبئة الموارد، وتنسيق الجهود بين مختلف الفعالين المحليين[25].

ويمكننا القول إن هذه الاستراتيجيات التي تنظم المجتمع المحلي لا تتميز كثيرًا عن بعضها بعضًا، فمجموعة معنيّة بشكل أكبر بمسارات التنمية المحلية لا بد أن يكون لديها نتائج تودّ تحقيقها، وقد تستخدم التكتيكات الأكثر حدّيّة في التحرك الاجتماعي لإنجاز هذه النتائج، وطبعًا، يمكن للائتلاف أن يختار استخدام أيّ من الاستراتيجيات الثلاث الأخرى (أو جميعها وهذا هو الأرجح) في مرحلةٍ ما من وجوده.

برامج المنظمات المحلية:

مؤسسات المجتمع المدني هي أشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدافع عن مصالح أعضائها، وتوثر في صنع التغير، وتعمل باستقلالية عن الدولة، وتقبل الاختلاف بالوسائل السليمة، وهي أداة لرسم السياسة العامة، ولذلك فإن الطابع المؤسساتي هو الأساس الذي تقوم عليه هذه التنظيمات[26].

وتمثل برامج المنظمات المحلية إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمعات المحلية، اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وذلك من خلال البرامج المرتبطة بأهداف كل منظمة، والدراسة الحالية ركزت على عدد من منظمات المجتمع المحلي التي لها ارتباط بتطبيق برامج التنمية الاجتماعية ومنها برامج التنمية الاجتماعية كمنظور تنموي، وهذه المنظمات اختيرت بناء على أنشطتها التنموية وبرامجها التي تسعى إلى التنمية الاجتماعية، والجدول (1) يوضح ذلك.

(25) محمد باطويح، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الرابط التالي: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=242، تاريخ التصفح يوم 10 يونيو 2025، الساعة 6 فجرا.

(26) غالية إلياس، مرجع سابق، ص 41.

جدول (1): أسماء المنظمات المحلية العاملة في التنمية قيد الدراسة:

م	اسم المنظمة
1	مؤسسة بناء للتنمية
2	مؤسسة تمدين شباب
3	جمعة رعاية الأسرة
4	مؤسسة نظراء الإغاثة للتنمية
5	منظمة عبس للتنمية
6	المؤسسة الوطنية للتنمية المستدامة الإنسانية
7	منظمة سول
8	مؤسسة يمان للتنمية
9	مزن الخيرية التنموية الاجتماعية
10	مؤسسة تنمية القيادات الشابة

***الجدول من إعداد الباحثة استنادًا إلى أدلة المنظمات المحلية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية بصنعاء.**

يتضح مما سبق أن الاستراتيجيات التي اتبعتها المنظمات المحلية فيما يخص التنمية وتحديدًا بعد الوحدة الوطنية عام 1990م، تأثرت تأثيرًا كبيرًا بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من بعض الإنجازات، تظل التحديات قائمة، مما يستدعي جهودًا متكاملة من الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة، وهناك قصور لدى السلطات اليمنية وأفراد المجتمع بشأن برامج التنمية المموّلة دوليًا، وغالبًا ما يُشاد بها بوصفها أمرًا إيجابيًا لا لبس فيه، فالتدخلات التنموية والجهات الفاعلة في مجال التنمية –بحكم تعريفها– هي مبادرات سياسية أكثر منها إنسانية، ويجب التعامل معها على هذا الأساس وتقييمها بشكل مختلف.

ولا توجد أدلة واضحة على أن التقدم المحرز في التخطيط الاستراتيجي أدى إلى تغييرات فعّالة في تنفيذ التدخلات على الأرض، وعلى الرُغم من الإشادة بالعديد من المبادرات بوصفها دليلًا على تقدم ملحوظ في التنسيق الاستراتيجي بين العمل الإنساني والتنموي، ما يزال أثر هذه المبادرات غير واضح بصرف النظر عن تلبيتها للضرورات الاستراتيجية الملحة واستيفائها للمتطلبات المتدرجة من القمة إلى القاعدة، فهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود وضمان أن تسفر عن تغييرات ملموسة على أرض الواقع.

وتشكو بعض المنظمات غير الحكومية المحلية من الممارسات الاحتكارية للجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية وتحيّزها إلى شركاء يمنيين كبار، مما يقلّل من قدرة هذه المنظمات المحلية على التنافس وبناء القدرات، لا سيما منظمات المجتمع المدني الأصغر حجمًا العاملة في المناطق النائية.

أضحت الاستراتيجيات والنُهُج الجديدة المصممة لردم الفجوة بين العمل الإنساني والعمل التنموي ومعالجة مواطن الضعف في الاستجابة الإنسانية في فترة ما قبل عام 2021، تلقي بظلالها على أرض الواقع في اليمن، وعلى هذا الأساس، تضع الجهات الفاعلة اليمنية نصب أعينها أساليب أكثر استدامة لتقديم المساعدات، بما في ذلك وضع أُطُر زمنية أطول

للمشاريع وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والهياكل الأساسية المحلية، وفي هذا السياق، تبذل الجهات الفاعلة الدولية جهودًا مضاعفة للتشاور مع الخبراء المحليين، ومع ذلك، ركزت الكثير من هذه الإصلاحات على الداخل.

إن رغبة مجتمع المانحين الدولي في ترتيب أوضاعه الداخلية هو أمر مفهوم، بل وجدير بالثناء، ولكن ما لم تتمكن مجموعة شركاء اليمن والمحافل أو المنتديات الرئيسة الأخرى من وضع هياكل تستوعب وجهات نظر اليمنيين في عملية صنع القرار، فإنه من المحتمل أن تعود مجددًا حالة الانفصال عن الواقع وانعدام الثقة، ويحتاج المجتمع الدولي إلى إيجاد طُرُق للتعامل بشكل فعّال وهادف مع الجهات الفاعلة المحلية العاملة خارج المدن الرئيسة في اليمن.

ولذلك استُجيب للنداءات والحملات المطوّلة التي أطلقها اليمنيون من أجل التمويل الإنمائي، إلا أن المساعدات الإنمائية لن تصلح الأوضاع بالبلاد، صحيح أنها تخلق فرصًا للتوفيق بشكل أفضل بين تقديم المساعدات وبناء اقتصاد مستدام بعد انتهاء الحرب، لكنها عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر، وإذا لم تكن هناك خطط مدروسة لتقديم المساعدات التنموية، فقد تؤدي إلى تعميق حالة التشرذم السياسي والاقتصادي في اليمن، وقد يجد اليمنيون أنفسهم عالقين، في ظل إعادة ترتيب أولويات تقديم المساعدات الإنسانية لبؤر صراعات أخرى وعدم رغبة الجهات الفاعلة في مجال التنمية في الاستثمار خارج نطاق المشاريع التجريبية بسبب غياب اتفاق سلام.

واقعيًا، سيخوض اليمن فترة انتقالية في المستقبل المنظور، وسيعتمد نجاح المرحلة المقبلة على مدى نجاح اليمنيين في وضع استراتيجية متسقة لتوجيه استثمارات المساعدات الإنسانية والتنموية على حد سواء، والاستفادة من الالتزامات الدولية (مثل الصفقة الكبرى) لحث مجتمع المانحين على الارتقاء إلى مستوى معاييره الخاصة، كما سيعتمد على ما إذا كان باستطاعة الجهات الدولية الفاعلة في مجال المساعدات توسيع هيكل مجموعة شركاء اليمن، أيًا كان شكلها المستقبلي، لمنح اليمنيين مقعدًا مهمًا على طاولة صنع القرار، دون التسبب في انهيار الهيكل غير العملي أساسًا تحت ثقل العجز الذاتي[27].

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الجزء الإجراءات التي اتبعتها الدراسة لجمع البيانات والتحليل الوصفي للبيانات، حيث تناول عرضًا للطريقة والإجراءات التي أُتبعت في تنفيذ الدراسة، وشمل ذلك وصف منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، وطريقة إعداد الأداة، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي عُولجت بها البيانات الأساسية، وذلك على النحو التالي:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لما له من قدرة على دراسة الظواهر التنظيمية كما هي في الواقع، وتحليلها كمًّا وكيفًا بهدف الوصول إلى فهم دقيق للعلاقات بين المتغيرات، ويُعد هذا المنهج

(27) هذا التقرير هو جزء من سلسلة منشورات لمركز صنعاء تحت مشروع: تطبيق الرؤى الاقتصادية ووجهات النظر المحلية لتحسين تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن، المُموّل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

من أكثر المناهج استخدامًا في البحوث الإنسانية، حيث يُمكّن الباحث من وصف الظاهرة وتفسيرها وتحليلها دون تدخل أو تحيز، مع الاعتماد على أدوات قياس منظمة لجمع البيانات من أفراد العينة المستهدفة[28].

وقد طُبق المنهج الوصفي التحليلي على مرحلتين متكاملتين:

- المرحلة الأولى (النظرية): استخدم فيها المنهج الوصفي المكتبي لبناء الإطار النظري للدراسة، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية الحديثة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما في ذلك الكتب والدوريات المحكمة والرسائل الجامعية والتقارير المهنية.
- المرحلة الثانية (الميدانية): استخدم فيها المنهج الوصفي المسحي، من خلال تصميم أداة الاستبانة لجمع البيانات من أفراد العينة وتحليلها إحصائيًا، بهدف وصف اتجاهات المنظمات التنموية المحلية نحو تطبيق برامج التنمية من منظور التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية.

مجتمع الدراسة:

يُعرّف مجتمع الدراسة أنه "مجموعة الأفراد أو العناصر الذين ترتبط بهم مشكلة الدراسة، ويُراد تعميم نتائج الدراسة عليهم" (Creswell & Creswell, 2018).

كما يعرف أنه مجموعة كاملة من الناس، أو الأشياء التي يهتم الباحث بدراستها[29].

ويتمثل مجتمع الدراسة في المنظمات المحلية العاملة في التنمية بالعاصمة صنعاء والبالغ عددها (10) منظمات.

عينة الدراسة:

حُدد حجم عينة الدراسة طبقًا لأسلوب الطريقة العشوائية الميسرة للعاملين في المنظمات الحكومية وغير الحكومية بأمانة العاصمة صنعاء، وقد حصلت الباحثة على (52) عاملًا من العاملين في المنظمات التنموية المحلية الحكومية وغير الحكومية، كعينة نوعية قصدية بلغت (52) مبحوثًا.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

جُمعت بيانات الدراسة من خلال المصادر الآتية:

1. المصادر الأولية:

اعتمدت الباحثة على البيانات الأولية المجمعة ميدانيًا من خلال أداة الاستبانة التي صُممت خصيصًا لغرض الدراسة، حيث جُمعت البيانات والمعلومات، وفُرغت وحُللت باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS27).

2. المصادر الثانوية:

اعتمدت الباحثة على المراجع والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة من كتب ودوريات متخصصة، سواء كانت عربية أو أجنبية، والأبحاث والرسائل العلمية، ومواقع الإنترنت المختلفة لغرض فهم الظاهرة وبناء الجانب النظري للدراسة.

أداة الدراسة:

(28) عبد الله محمد الزيداني، مناهج الدراسة العلمية، المسار للنشر والتوزيع، 2022، ط 1.

(29) Sakkara and Bougie, 2016, p236.

بُنيت أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير والندوات والمؤتمرات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، حيث صُممت استبانة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتُعرف الاستبانة أنها "أداة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمُعدة بوضوح ودقة والمتعلقة بمتغيرات الدراسة، يتم تسليهما إلى أفراد العينة ليسجلوا فيها إجاباتهم"[30].

وتعد أداة الاستبانة من أنسب الأدوات العلمية التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع الدراسة، وقد تكونت أداة الدراسة من قسمين هما:

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية والوظيفية لعينة الدراسة، وهي: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ونوع المنظمة، والمنصب بالمنظمة، وطبيعة نشاط المنظمة، وتاريخ بدء المنظمة.

القسم الثاني: محاور أداة الدراسة، وهي أربعة محاور: البرامج التنموية من قبل المنظمات، ومساهمات المنظمات المحلية التنموية بالمستوى الاجتماعي، ودور المنظمات في أثناء إعادة الإعمار، وتطبيق برامج التنمية البرامج المنفذة (التحديات، تأثير الصراعات، الأدوار، آلية التحسين، الاستراتيجيات المستخدمة).

وقيست درجة الاستجابات المحتملة على العبارات من خلال مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وخُصصت أوزان لإجابات أفراد العينة، حيث خُصص الوزن (5) لأعلى درجة (كبيرة جدًا)، وخصص الوزن (1) لأدنى درجة (ضعيفة جدًا)، وبينهما ثلاثة أوزان، وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة بحسب تقدير أفراد العينة.

ويمكن توضيح كيفية احتساب التقدير اللفظي لمتوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من خلال استخراج المدى كما هو معروف عن طريق حساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة، بحيث يُحول وصف استجابات عينة الدراسة إلى التقدير الخماسي المتعارف عليه، وذلك على النحو التالي:

المدى= 5- 1 = 4، ويُحدد طول الفئة بقسمة المدى على عدد فئات التقديرات اللفظية التي حددت على النحو التالي: طول الفئة = $\frac{4}{5}$ = 0.80، تضاف طول الفئة (0.80) إلى بداية الفئة الأولى (1) لتصبح متوسطات الفئة الأولى محددة من (1 إلى أقل من 1.80)، وتُحدد فئات المقياس طبقًا للجدول التالي:

(30) منصور العريقي، طرق الدراسة العلمية للباحثين في مختلف المجالات، الأمين للنشر والتوزيع، ط 7، 2020، اليمن.

جدول (2): كيفية احتساب التقدير اللفظي لاستجابات أفراد عينة الدراسة:

المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقدير اللفظي
من 1 إلى أقل من 1.80	أقل من 36%	ضعيفة جدًا
من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 36% إلى أقل من 52%	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 52% إلى أقل من 68%	متوسطة
من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 68% إلى أقل من 84%	كبيرة
من 4.20 إلى 5	من 84% إلى 100%	كبيرة جدًا

صدق وثبات أداة الدراسة:

أولًا: صدق أداة الدراسة: للتأكد من أن أداة الدراسة بعباراتها تقيس الهدف الذي أعدت لقياسه، اعتمدت الباحثة على الطرق الآتية للتأكد من صدق الأداة ذلك:

1. الصدق الظاهري:

غالبًا ما يعرف الصدق أنه المدى الذي تقيس به الأداة ما يؤكد قياسها، وهو الدرجة التي تكون بها النتائج صادقة بحيث تتطلب أداة الدراسة (الاستبانة) قياس مفاهيم عينة الدراسة بشكل صحيح، ويُعد الصدق الظاهري مؤشرًا أساسيًا ومهمًا لصدق المقياس، ولذلك يعد الطريقة الأكثر بساطة لتحديد دقة صلاحية المقياس والبناء المقصود، وتعتمد هذه الطريقة كليًا على خبرة وإلمام الخبير المحكم للموضوع ومدى تخمينه لشكل المقياس ومدى تمثيله للمتغير المبحوث (Mohajan, 2017: 16).

أما صدق المحتوى فهو من الأدوات المهمة في كثير من المجالات؛ إذ يساعد هذا النوع من الصدق في ضمان صحة وصلاحية المقياس وإعطاء الثقة للقراء والباحثين حول الأدوات المستخدمة في منهجية الدراسة، ويمكن أن يحدد صدق المحتوى الصلاحية المتعلقة بما يتضمنه المقياس، والصلاحية الجوهرية، وصلاحية الملاءمة، والصلاحية التمثيلية، والصلاحية المنطقية أو صحة أخذ العينات المناسب لمجال محتوى الأبعاد في الاستبانة (Yaghmale, 2003: 25).

ولأغراض الدراسة الحالية عُرضت أداة الدراسة على مجموعة من المختصين في مجال الاختصاص بهدف التأكد من صدق الاستبانة ظاهريًا وصدق محتواها وتحديد مستوى وضوح كل عبارة وبيان جزء من المحتوى الخاص بالبُعد المراد دراسته، فضلًا عن إمكانية تعديل العبارات التي تحتاج إلى إعادة صياغة أو حذفها إذا لم تكن ملائمة أو تصحيح محتواها إذا لم يكن واضحًا، وفي ضوء المقترحات السديدة التي قدمها المحكمون في هذا الإطار أجرت الباحثة التعديلات اللازمة، من صياغة أو تعديل لتكون الاستبانة أكثر انسجامًا بطبيعتها الميدانية ولتنسجم مع طبيعة العمل بالجهة التي تطبق عليها.

جدول (3): العبارات التي حذفت وعدلت من قبل المحكمين على الاستبانة:

المحور		عدد العبارات المعدلة	عدد العبارات المحذوفة	عدد العبارات المضافة	عدد العبارات بعد التحكيم
البرامج التنموية المنفذة من قبل المنظمات		2	2	1	20
مساهمات المنظمات المحلية التنموية بالمستوى الاجتماعي		1	1	1	9
دور المنظمات في أثناء التنمية		2	2	1	12
تطبيق برامج إعادة الإعمار	البرامج التي نفذتها منظمتك في إطار التنمية الاقتصادية	1	1	1	5
	التحديات الرئيسة التي تواجه برامج التنمية الاقتصادية في اليمن	2	1	1	5
	من تأثير الصراعات المستمرة على جهود التنمية	1	1	1	4
	الأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية في التنمية المحلية في اليمن	2	1	1	5
	آلية تحسين فعالية برامج التنمية في اليمن	1	1	1	3
	الاستراتيجيات المستخدمة في ضمان مشاركة المجتمع في برامج التنمية	2	2	1	4
الإجمالي		14	12	7	67

يتضح من الجدول (3) أن عدد العبارات التي عُدلت كان (14) عبارة، وأن عدد العبارات التي حُذفت كان (12) عبارة، وأن عدد العبارات المضافة كان (7) عبارات، وخرجت الأداة بعد التأكد من الصدق الظاهري بعدد (67) عبارة موزعة على محاور أداة الدراسة.

2. الاتساق الداخلي لعبارات أداة الدراسة:

يقصد بالصدق الداخلي للأداة مدى ارتباط كل عبارة من عبارات المحور مع الدرجة الكلية للبُعد أو المحور الذي تنتمي إليه، وتكون العبارة صادقة في قياس ما يهدف إليه البُعد إذا كانت قيمة معامل ارتباطها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) أي بنسبة ثقة (99%)، أو دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05) أي بنسبة ثقة (95%)، وإذا لم يتحقق ذلك فإن العبارة ليست صادقة لقياس هدف البُعد أو المحور، أي ليس لها ارتباط بالبُعد أو المحور؛ لذا يوصى بحذفها أو إعادة صياغتها إذا كانت مهمة، وللتأكد من ذلك استخدمت الباحثة معامل الارتباط بيرسون، وذلك على النحو الآتي:

جدول (4): معامل الارتباط (بيرسون) لعبارات المحور الأول (البرامج التنموية المنفذة من قبل المنظمات) مع الدرجة الكلية للمحور:

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	.615**	.000	11	.705**	.000
2	.698**	.000	12	.835**	.000

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
3	.604**	.000	13	.761**	.000
4	.486**	.000	14	.771**	.000
5	.665**	.000	15	.814**	.000
6	.804**	.000	16	.808**	.000
7	.769**	.000	17	.765**	.000
8	.688**	.000	18	.744**	.000
9	.691**	.000	19	.703**	.000
10	.679**	.000	20	.603**	.000
** ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)					

يبين الجدول (4) أن جميع معاملات ارتباط عبارات المحور الأول (البرامج التنموية المنفذة من قبل المنظمات) كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.486) كحد أدنى و(0.835) كحد أعلى، وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور الأول (البرامج التنموية المنفذة من قبل المنظمات) صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول (5): معامل الارتباط (بيرسون) لعبارات المحور الثاني (استراتيجيات المنظمات المحلية في التنمية المساهمة في رفع المستوى الاجتماعي) مع الدرجة الكلية للمحور:

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	.768**	.000	6	.855**	.000
2	.846**	.000	7	.811**	.000
3	.825**	.000	8	.819**	.000
4	.825**	.000	9	.755**	.000
5	.811**	.000			
**** ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)**					

يبين الجدول (5) أن جميع معاملات ارتباط عبارات المحور الثاني (استراتيجيات المنظمات المحلية في التنمية المساهمة في رفع المستوى الاجتماعي) كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.755) كحد أدنى و(0.855) كحد أعلى، وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور الثاني (استراتيجيات المنظمات المحلية في التنمية المساهمة في رفع المستوى الاجتماعي) صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول (6): معامل الارتباط (بيرسون) لعبارات المحور الثالث (دور المنظمات في أثناء تطبيق برامج التنمية) مع الدرجة الكلية للمحور:

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	.783**	.000	7	.813**	.000
2	.780**	.000	8	.809**	.000
3	.804**	.000	9	.865**	.000
4	.847**	.000	10	.789**	.000
5	.591**	.000	11	.767**	.000
6	.808**	.000	12	.743**	.000
** ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)					

يبين الجدول (6) أن جميع معاملات ارتباط عبارات المحور الثالث (دور المنظمات في أثناء تطبيق برامج التنمية) كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.591) كحد أدنى و(0.865) كحد أعلى، وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور الثالث (دور المنظمات في أثناء التنمية) صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

جدول (7): معامل الارتباط (بيرسون) لعبارات المحور الرابع (تطبيق البرامج التنمية) مع الدرجة الكلية للمحور:

المجال	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
البرامج المنفذة	1	.758**	.000	4	.716**	.000
	2	.744**	.000	5	.884**	.000
	3	.853**	.000			
التحديات	1	.373**	.006	4	.687**	.000
	2	.708**	.000	5	.727**	.000
	3	.790**	.000			
تأثيرات الصراعات	1	.677**	.000	3	.559**	.000
	2	.510**	.000	4	.569**	.000
الأدوار	1	.538**	.000	4	.793**	.000
	2	.562**	.000	5	.740**	.000
	3	.836**	.000			
آلية التحسين	1	.869**	.000	3	.701**	.000
	2	.933**	.000			
الاستراتيجيات المستخدمة	1	.926**	.000	3	.948**	.000
	2	.947**	.000	4	.923**	.000
**** ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)**						

يبين الجدول (7) أن جميع معاملات ارتباط عبارات المحور الرابع (تطبيق برامج التنمية) كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.373) كحد أدنى و(0.948) كحد أعلى، وهذا يدل على أن جميع عبارات المحور الرابع (تطبيق برامج التنمية) صادقة لقياس ما وضعت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

يستخدم الاختبار الخاص بثبات أداة القياس (ألفا كرونباخ) لمعرفة قدرة المقياس على إعطاء نتائج جيدة عند إعادة توزيعه على العينة نفسها بنقطتين زمنيتين مختلفتين، كما يشير إلى الاتساق الداخلي للاستبانة أي المدى الذي تعبر به التساؤلات عن الظواهر المراد استكشافها، فهو يمثل الدرجة التي يمكن أن تقاس فيها الفروق الفردية بانسجام وتجانس عند الإجابة عن مقياس معين، ويُعد المقياس ثابتًا عندما يقيس ما وضع لقياسه، كما أن القيمة المقبولة لمستوى الثبات هي نسبة (0.70) أو أعلى منه (Hair et al, 2019: 775)، وفي حالة تبين أن النسب الخاصة بالثبات كانت أدنى من المعيار المقبول فهو يوضح ضعف الاتفاق والانسجام في استجابات عينة الدراسة على عبارات المقياس، والجدول (8) يبين نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ) والصدق الذاتي (الجذر التربيعي للثبات).

جدول (8): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور أداة الدراسة والصدق الذاتي:

المحور		قيمة ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي √الثبات
البرامج التنموية المنفذة من قبل المنظمات		0.946	0.973
مساهمات المنظمات المحلية التنموية في المستوى الاجتماعي		0.935	0.967
دور المنظمات في أثناء تطبيق برامج التنمية		0.942	0.971
تطبيق برامج إعادة الإعمار	البرامج التي نفذتها منظمتك في إطار التنمية	0.852	0.923
	التحديات الرئيسة التي تواجه برامج التنمية في اليمن	0.741	0.861
	من تأثير الصراعات المستمرة على جهود تطبيق برامج التنمية	0.706	0.840
	الأدوار التي تلعبها المنظمات الدولية في التنمية في اليمن	0.738	0.859
	آلية تحسين فعالية برامج التنمية في اليمن	0.788	0.888
	الاستراتيجيات المستخدمة في ضمان مشاركة المجتمع في برامج التنمية	0.952	0.976

يتبين من الجدول (8) أن قيمة معامل ثبات محاور أداة الدراسة جيدة، حيث تراوح معامل الثبات للمحور بين (0.706) و(0.952)، وتراوح الصدق الذاتي للمحور بين (0.840) و(0.976)، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات جيد وصدق ذاتي جيد ومقبول، مما يشير إلى أن العينة متجانسة في الاستجابة على الاستبانة، ويمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة، وبهذا تحتفظ الباحثة بجميع عبارات محاور أداة الدراسة دون حذف أي منها.

الأساليب الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss27) في عملية تحليل البيانات، مستخدمة الأساليب الإحصائية الآتية:

1- معامل ارتباط بيرسون (s Person'Correlation): للتأكد من صدق أداة الدراسة.
2- اختبار ألفا كرونباخ s (Cronbach'Alpha): للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
3- التكرارات والنسب المئوية: لوصف المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة.
4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لوصف استجابات عينة الدراسة على عبارات الأداة والإجابة عن تساؤلات الدراسة.
5- الاختبار التائي (t-test): لاختبار الفرق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول محاور الأداة طبقًا لمتغير النوع الاجتماعي ومتغير طبيعة عمل المنظمة.
6- اختبار التباين الأحادي (one way anova): للفروق بين متوسطات استجابات أكثر من عينتين مستقلتين حول محاور أداة الدراسة طبقًا لمتغير المؤهل العلمي ومتغير سنوات الخبرة ومتغير نوع المنظمة.
7- اختبار المقارنة البعدية (LSD): لتحديد اتجاه الفروق الناتجة عن اختبار التباين الأحادي.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

أولًا: التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية والوظيفية لعينة الدراسة:

تضمنت المتغيرات الديمغرافية والوظيفية لعينة الدراسة النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ونوع المنظمة، والمنصب بالمنظمة، وطبيعة نشاط المنظمة، وتاريخ بدء المنظمة، وحُللت هذه المتغيرات تحليلًا وصفيًا على النحو الآتي:

جدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير النوع الاجتماعي:

النوع	العدد	النسبة
ذكر	31	59.62%
أنثى	21	40.38%
الإجمالي	52	100%

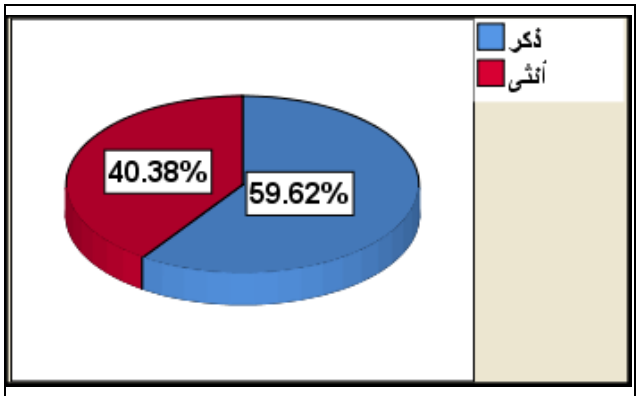

شكل (2): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير النوع الاجتماعي.

يتضح من الجدول (9) والشكل (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور بنسبة (56.62%)، في حين أن نسبة الإناث كانت (40.38%)، وهذه النتيجة تؤكد أن أغلب العاملين في المنظمات هم من الذكور.

جدول (10): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير العمر:

العمر	العدد	النسبة

25 سنة فأقل	2	3.85%
(26–35) سنة	5	9.62%
(36–45) سنة	21	40.38%
46 سنة فأكثر	24	46.15%
الإجمالي	52	100%

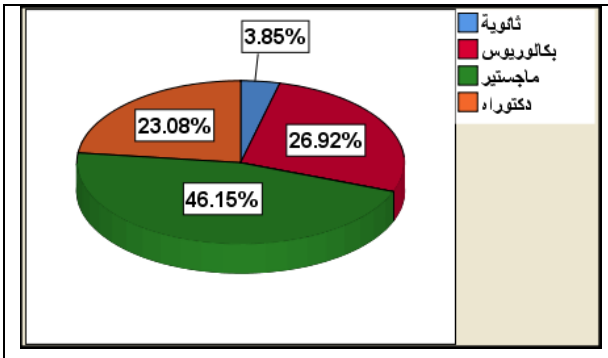

شكل (3): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير العمر.

يتضح من الجدول (10) والشكل (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (46 عامًا فأكثر) بنسبة (46.15%)، يليها الفئة العمرية (من 36 إلى 45 عامًا) بنسبة (40.38%)، ثم الفئة العمرية (من 26 إلى 35 عامًا) بنسبة (9.62%)، ثم الفئة العمرية (25 عامًا فأقل) بنسبة (3.85%).

جدول (11): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوية	2	3.85%
بكالوريوس	14	26.92%
ماجستير	24	46.15%
دكتوراه	12	23.08%
الإجمالي	52	100%

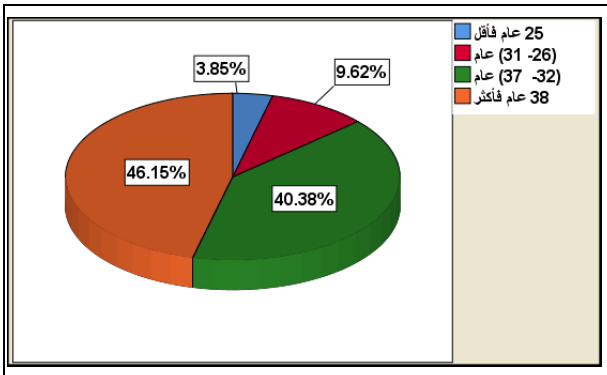

شكل (4): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير المؤهل العلمي.

يتضح من الجدول (11) والشكل (4) أن غالبية الأفراد لديهم مؤهل ماجستير بنسبة (46.15%)، يليهم الذين لديهم مؤهل بكالوريوس بنسبة (26.92%)، ثم الذين لديهم مؤهل دكتوراه بنسبة (23.08%)، ثم الذين لديهم مؤهل ثانوية بنسبة (3.85%).

جدول (12): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
5 سنوات	12	23.08%
8 سنوات	8	15.38%
10 سنوات	32	61.54%
الإجمالي	52	100%

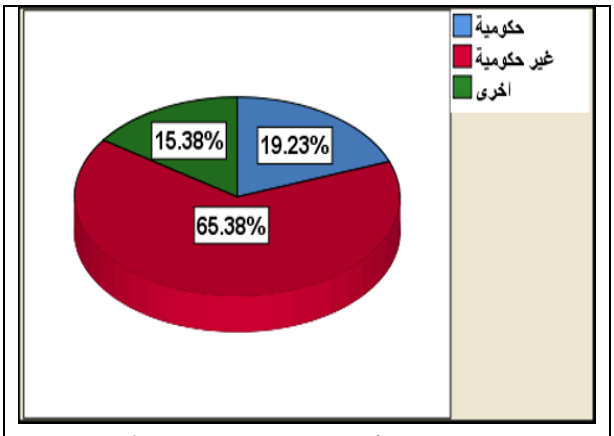

شكل (5): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير سنوات الخبرة.

يتضح من الجدول (12) والشكل (5) أن غالبية عينة الدراسة هم ممن سنوات خبرتهم (10 سنوات) بنسبة (61.54%)، يليهم الذين سنوات خبرتهم (5 سنوات) بنسبة (23.08%)، ثم الذين سنوات خبرتهم (8 سنوات) بنسبة (15.38%).

جدول (13): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير نوع المنظمة:

نوع المنظمة	العدد	النسبة
غير حكومية	10	19.23%
حكومية	34	65.38%
أخرى	8	15.38%
الإجمالي	52	100%

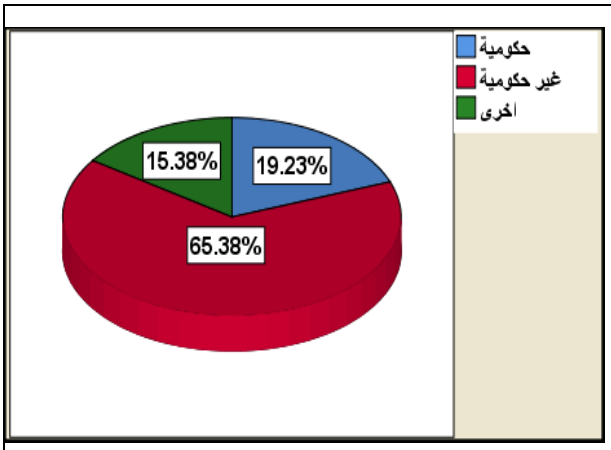

شكل (6): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير نوع المنظمة.

يتضح من الجدول (13) والشكل (6) أن غالبية عينة الدراسة هم من العاملين في المنظمات الحكومية بنسبة (65.38%)، أما العاملون في المنظمات غير الحكومية فقد كانت نسبتهم (19.23%)، في حين أن نسبة العاملين الذين يعملون في منظمات أخرى كانت (15.38%).

جدول (13): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير المنصب (المسمى الوظيفي):

المنصب	العدد	النسبة
مالك	5	9.62%
رئيس تنفيذي	9	17.31%
أخرى	38	73.08%
الإجمالي	52	100%

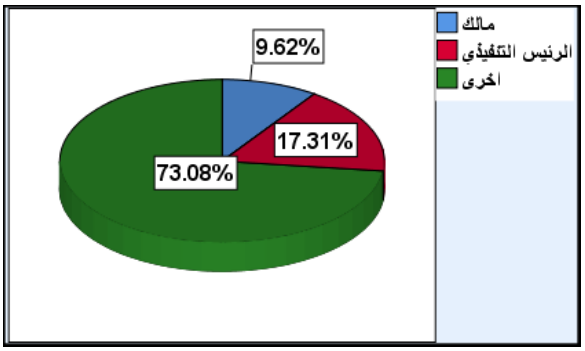

شكل (7): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير المنصب.

يتضح من الجدول (14) والشكل (7) أن المشاركين الذين يشغلون المسمى الوظيفي (رئيس تنفيذي) شكلوا نسبة (17.31%)، وأن المشاركين الذين يشغلون المسمى الوظيفي (مالك) شكلوا نسبة (9.62%)، وأن المشاركين الذين يشغلون المسمى الوظيفي (أخرى) شكلوا نسبة (73.08%).

جدول (15): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير طبيعة المنظمة:

طبيعة العمل	العدد	النسبة
تنموي	42	80.77%
غير تنموي	10	19.23%
الإجمالي	52	100%

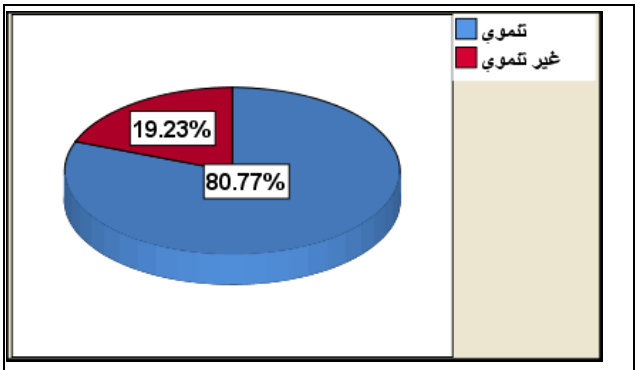

شكل (8): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير طبيعة المنظمة.

يتضح من الجدول (15) والشكل (8) أن المشاركين الذين يعملون في منظمات تنموية شكلوا نسبة (80.77%)، وأن المشاركين الذين يعملون في منظمات غير تنموية شكلوا نسبة (19.23%).

جدول (16): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير تاريخ بدء المنظمة:

تاريخ بدء المنظمة	العدد	النسبة
سنوات	45	86.54%
شهور	7	13.46%
الإجمالي	52	100%

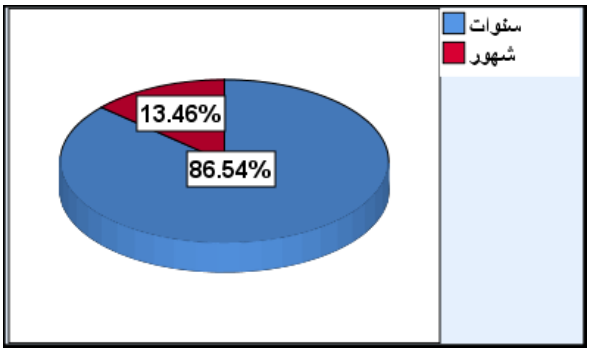

شكل (9): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير بدء المنظمة.

يتضح من الجدول (16) والشكل (9) أن المشاركين الذين يعملون في منظمات أنشئت قبل سنوات شكلوا نسبة (86.54%)، وأن المشاركين الذين يعملون في منظمات أنشئت قبل شهور شكلوا نسبة (13.46%).

وهذه النتائج تؤكد أن البدء بالمشاريع التنموية ارتبط بالمنظمات التنموية المحلية الأقدم من حيث التأسيس.

ثانيًا: التحليل الوصفي لعبارات أداة الدراسة:

تمهيد:

يتناول هذا الجزء استراتيجيات المنظمات المحلية التي تسهم من خلالها في رفع المستويين التنموي والاجتماعي، والدور الذي تقدمه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتناول التحديات الرئيسة التي تواجه المنظمات في ظل الصراعات المستمر، وآليات الحد منها، ولمعرفة ذلك اعتمدت الباحثة على الإحصاء الوصفي باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المبحوثين على عبارات الأداة، وذلك على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما البرامج التنموية التي تنفذها المنظمات التنموية المحلية؟

للتعرف على البرامج التنموية التي تنفذها المنظمات التنموية المحلية، استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للعبارات والدرجة الكلية للمحور، وذلك على النحو الآتي:

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول البرامج التنموية التي تنفذها المنظمات التنموية المحلية:

م	العبارات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تعمل المنظمات المحلية على إشراك المواطنين في صياغة خططها التنموية	19	2.65	1.10	53.00%	متوسطة
2	تنسق المنظمات المحلية برامجها مع الفئات المستهدفة	9	3.02	1.02	60.40%	متوسطة
3	لدى المواطنين معرفة بالبرامج التي تقوم بها المنظمات المحلية	10	3.02	1.04	60.40%	متوسطة
4	تراعي المنظمات المحلية في موازنتها التمويل الخارجي	1	3.90	0.98	78.00%	كبيرة
5	تقوم المنظمات المحلية بتسليم التقارير المالية والإدارية عن نشاطاتها للوزارة المعنية	2	3.46	1.02	69.20%	كبيرة
6	تسهم المنظمات في دعم برامج التنمية الاقتصادية	13	2.94	1.04	58.80%	متوسطة
7	تركز في برامجها التنموية على التنمية الاقتصادية	17	2.77	0.96	55.40%	متوسطة
8	تنفذ المنظمات التنموية برامج التعليم	6	3.29	0.96	65.80%	متوسطة
9	تنفذ المنظمات التنموية برامج الصحة	4	3.42	0.82	68.40%	كبيرة
10	تنفذ المنظمات التنموية برامج التنمية الاقتصادية	12	2.96	0.97	59.20%	متوسطة
11	تنفذ المنظمات التنموية برامج حقوق الإنسان	7	3.13	1.03	62.60%	متوسطة
12	تنفذ المنظمات التنموية برامج البيئة	14	2.88	0.98	57.60%	متوسطة
13	تنسق المنظمات مع المجالس المحلية التدريب على نوع البرامج	16	2.81	1.09	56.20%	متوسطة
14	تقوم المنظمات بدور توعوي حول أهمية برامج تطبيق التنمية	20	2.65	1.14	53.00%	متوسطة
15	تستهدف المنظمات البرامج التنموية للأطفال	8	3.06	1.06	61.20%	متوسطة
16	تستهدف المنظمات البرامج التنموية للشباب	5	3.37	1.03	67.40%	متوسطة
17	تستهدف المنظمات البرامج التنموية لكبار السن	15	2.85	1.04	57.00%	متوسطة
18	تستهدف المنظمات البرامج التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة	11	3.02	1.06	60.40%	متوسطة
19	تؤثر البرامج التنموية على المجتمع إيجابيا	3	3.46	1.07	69.20%	كبيرة
20	تؤثر البرامج التنموية على المجتمع سلبيًا	18	2.71	1.09	54.20%	متوسطة
	المتوسط العام للمحور		3.07	0.72	61.40%	متوسطة

يتضح من الجدول (17) أن المتوسط الحسابي العام لمحور البرامج التنموية التي تنفذها المنظمات التنموية المحلية بلغ (3.07)، والانحراف المعياري بلغ (0.72)، والوزن النسبي بلغ (61.40%)، وهي

دلالة تُصنّف ضمن المستوى "المتوسط"، وتشير هذه النتيجة إلى أن أداء المنظمات التنموية المحلية في تنفيذ البرامج التنموية لا يرتقي إلى المستوى العالي، بل يتسم بدرجة معتدلة من الفاعلية والانتشار، كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا يعكس تقاربًا في آراء أفراد العينة، مما يعزز من موثوقية هذا التقدير كمؤشر عام على واقع الممارسة التنموية.

وقد تبيّن أن العبارة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.90) ووزن نسبي (78.00%) هي العبارة (4) "تراعي المنظمات المحلية في موازنتها التمويل الخارجي"، وهي تمثل مستوى "كبيرًا"، ما يعكس اعتمادًا واضحًا على مصادر التمويل الخارجية في إعداد الخطط والموازنات، ويُظهر أن التمويل الخارجي يشكّل ركيزة أساسية في استمرارية عمل هذه المنظمات.

وجاءت العبارة (5) "تقوم المنظمات المحلية بتسليم التقارير المالية والإدارية عن نشاطاتها للوزارة المعنية"، في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.46) ووزن نسبي (69.20%)، مما يدل على وجود التزام إداري نسبي تجاه الجهات الرسمية، ويعكس درجة من التنظيم المؤسسي والامتثال للمتطلبات الرقابية.

كما جاءت العبارة (19) "تؤثر البرامج التنموية على المجتمع إيجابيًا"، في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.46) ووزن نسبي (69.20%)، ما يشير إلى إدراك مجتمعي إيجابي نسبيًا لأثر هذه البرامج، وعلى الرغم من أن الانحراف المعياري مرتفع نسبيًا (1.07) فقد عكس تباينًا في تقييم الأثر بين المناطق أو الفئات المستفيدة.

وجاءت العبارتان (1، 14) "تعمل المنظمات المحلية على إشراك المواطنين في صياغة خططها التنموية، تقوم المنظمات بدور توعوي حول أهمية برامج التنمية"، في أدنى مرتبة بمتوسط حسابي (2.65) ووزن نسبي (53.00%) لكليهما، وهي دلالة "متوسطة "تميل نحو الانخفاض، وتشير هذه النتيجة إلى ضعف ممارسات المشاركة المجتمعية، ما قد يعكس نمطًا مركزيًا في اتخاذ القرار داخل المنظمات، أو قصورًا في آليات التواصل مع المجتمع المحلي، كما أن الانحراف المعياري الذي بلغ (1.10، 1.14) يدل على تباين في وجهات النظر، ويُعزى ذلك إلى الاختلاف في الخبرات أو في طبيعة العلاقة بين المنظمات والمجتمعات المحلية في مناطق مختلفة.

أما بقية العبارات، فقد توزعت بين الدرجة "المتوسطة" والدرجة "الكبيرة"، وشملت مجالات متعددة، مثل: التعليم، والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان، إلى جانب استهداف فئات عمرية ومجتمعية متنوعة كالأطفال والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ويُلاحظ أن البرامج الصحية والتعليمية وحقوق الإنسان حظيت بتركيز نسبي أعلى مقارنة ببرامج التنمية الاقتصادية التي جاءت في مراتب متأخرة سواء من حيث التنفيذ أو التوعية أو التنسيق مع المجالس المحلية، كما أن استهداف الفئات العمرية المختلفة كان بدرجات متفاوتة، مع تركيز أكبر على الشباب والأطفال، وهو ما يتماشى مع التركيبة السكانية للمجتمع اليمني، ويعكس توجهًا نحو الاستثمار في الفئات الأكثر حيوية وتأثيرًا في المستقبل.

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن المنظمات التنموية المحلية في اليمن تعمل ضمن بيئة معقدة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يدفعها إلى الاعتماد على التمويل الخارجي بوصفه مصدرًا رئيسًا لتسيير أنشطتها، ويجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الجهات المانحة من استجابتها لأولويات المجتمع المحلي، كما أن ضعف البنية المؤسسية، وغياب السياسات الوطنية الواضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يحدّ من قدرة هذه المنظمات على إشراك المجتمع في التخطيط، أو في تنفيذ برامج تنموية متكاملة ومستدامة، ويُحتمل أن يكون هذا القصور ناتجًا عن محدودية الكفاءات المحلية، أو عن غياب التنسيق الفعّال مع السلطات المحلية، مما يُضعف من فاعلية البرامج ويُقلل من أثرها الإيجابي المرجو.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (فكرون السعيد، 2005) التي ركزت على استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، وربطت العلاقة الموجودة بين استراتيجية التصنيع (التوطين الصناعي) والتنمية الشاملة، كما تتفق مع نتائج دراسة (وهيبة بوريعين، 2023) التي أشارت إلى دور التعليم في تحقق التنمية الاجتماعية المستدامة.

التساؤل الثاني: ما استراتيجيات المنظمات المحلية التي تسهم من خلالها في رفع المستويين التنموي والاجتماعي؟

للإجابة عن السؤال، استخرجت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للعبارات والدرجة الكلية للمحور، وذلك على النحو الآتي:

جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول استراتيجيات المنظمات المحلية التي تسهم من خلالها في رفع المستويين التنموي والاجتماعي:

م	العبارات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تحسن المنظمات من شروط التمويل الخاصة بالتنمية الاقتصادية	9	2.83	1.06	56.60%	متوسطة
2	يعمل المجلس المحلي على توعية المانحين بالخطط التي يتبعها في مجال التنمية الاجتماعية	8	2.85	1.04	57.00%	متوسطة
3	تربط المنظمات أنشطتها بالمجالس المحلية بما يعزز مكانتها في التنمية	5	3.02	1.06	60.40%	متوسطة
4	يوجد تقارب بين المنظمات والمجالس المحلية ليسهل تنفيذ مشاريع تطبيق برامج التنمية	6	2.90	1.07	58.00%	متوسطة
5	تعتمد المنظمات في تنفيذ برامجها على قاعدة بيانات المجالس المحلية في أثناء تنفيذ المشاريع	3	3.12	1.06	62.40%	متوسطة
6	تعتمد المجالس المحلية على رؤية شاملة وواضحة في تنقيذ مشاريع التنمية المختلفة	7	2.87	1.01	57.40%	متوسطة
7	تهتم المنظمات المحلية بدعم المشاريع الاجتماعية	2	3.13	1.05	62.60%	متوسطة

م	العبارات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
	الفاعلة					
8	تعمل منظمتك على دعم الحملات الصحية ضمن المساهمات الاجتماعية	1	3.19	1.01	63.80%	متوسطة
9	تعمل منظمتك على دعم الأنشطة الثقافية والفنية ضمن المساهمات الاجتماعية	4	3.06	1.14	61.20%	متوسطة
	المتوسط العام للمحور		3.00	0.86	60.00%	متوسطة

يتضح من الجدول (18) أن المتوسط الحسابي العام لمحور استراتيجيات المنظمات المحلية التي تسهم من خلالها في رفع المستويين التنموي والاجتماعي بلغ (3.00)، والانحراف المعياري بلغ (0.86)، والوزن النسبي بلغ (60.00%)، وهي دلالة تُصنّف ضمن المستوى "المتوسط"، وتشير هذه النتيجة إلى أن مساهمة المنظمات المحلية في تعزيز التنمية الاجتماعية لا تزال ضمن الحدود المقبولة، دون أن ترتقي إلى مستوى التأثير العالي أو الفاعلية القصوى، كما أن الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا يدل على وجود تباين في آراء أفراد العينة حول مدى هذه المساهمة، مما قد يعكس اختلافًا في التجارب أو في طبيعة العلاقة بين المنظمات والمجالس المحلية في مناطق مختلفة.

وقد تبيّن أن العبارة (8) "تعمل منظمتك على دعم الحملات الصحية ضمن المساهمات الاجتماعية"، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.19) ووزن نسبي (63.80%)، وهي دلالة "متوسطة " تميل نحو الارتفاع، ما يعكس اهتمامًا نسبيًا من قبل المنظمات المحلية بدعم الحملات الصحية، ويُظهر أن المجال الصحي يحظى بأولوية ضمن المساهمات الاجتماعية.

تلتها العبارة (7) "تهتم المنظمات المحلية بدعم المشاريع الاجتماعية الفاعلة"، بمتوسط حسابي (3.13) ووزن نسبي (62.60%)، ما يدل على توجه عام نحو دعم المبادرات الاجتماعية ذات الأثر المباشر، وإن كان بدرجة غير مكتملة.

كما جاءت العبارة (5) "تعتمد المنظمات في تنفيذ برامجها على قاعدة بيانات المجالس المحلية في مناطق تنفيذ المشاريع"، في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.12) ووزن نسبي (62.40%)، ما يشير إلى وجود تنسيق نسبي مع المجالس المحلية، ويعكس اعتمادًا على البيانات المحلية في تنفيذ البرامج، وهو مؤشر إيجابي على التكامل المؤسسي.

وجاءت العبارة (1) "تحسن المنظمات من شروط التمويل الخاصة بالتنمية الاقتصادية، في أدنى مرتبة بمتوسط حسابي (2.83) ووزن نسبي (56.60%)، وهي دلالة "متوسطة "تميل نحو الانخفاض، وتشير هذه النتيجة إلى ضعف في قدرة المنظمات المحلية على تحسين شروط التمويل، ما قد يُعزى إلى محدودية النفوذ التفاوضي، أو ضعف العلاقة مع الجهات المانحة، أو غياب رؤية استراتيجية واضحة في هذا الجانب، كما أن الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا (1.06) يدل على تباين في تقييم هذه القدرة بين أفراد العينة.

أما بقية العبارات، فقد توزعت بين بين الدرجة "المتوسطة" والدرجة "المتقاربة"، وشملت جوانب متعددة من التنسيق مع المجالس المحلية، مثل: التوعية بالخطط، ووجود رؤية شاملة، وربط الأنشطة بالمجالس، إلى جانب دعم الأنشطة الثقافية والفنية، ويُلاحظ أن العلاقة بين المنظمات والمجالس المحلية تتسم بدرجة من التنسيق غير المكتمل، حيث لا تظهر مؤشرات قوية على وجود شراكة استراتيجية أو تكامل وظيفي، بل تقتصر العلاقة على التنسيق الفني أو تبادل البيانات، كما أن المساهمات الاجتماعية للمنظمات تشمل مجالات متنوعة، إلا أن أثرها لا يبدو متمايزًا بشكل واضح، مما يعكس نمطًا من التوزيع الأفقي للجهود دون تركيز نوعي.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (شادي إستانبولي، 2019) التي ركزت على واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية[31]، ومع دراسة (صلاح عمر بلخير وسامي صالح التهدي، ٢٠١٩) التي توصلت إلى أنه يوجد دور للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت[32].

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن المنظمات المحلية في اليمن تعمل ضمن بيئة مؤسسية غير مستقرة، تتسم بضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، وغياب السياسات التنموية الواضحة، مما يحدّ من قدرتها على إحداث تأثير تنموي واجتماعي ملموس، كما أن محدودية الموارد، واعتمادها على التمويل الخارجي، وعدم وجود رؤية وطنية موحدة لخطة تنفيذ البرامج التنموية، جميعها تُضعف من فاعلية هذه المنظمات في تحسين شروط التمويل أو بناء شراكات استراتيجية مع المجالس المحلية، ويُحتمل أن يكون هذا القصور ناتجًا عن ضعف الكفاءات الإدارية، أو عن غياب آليات التقييم والمتابعة، مما يجعل مساهماتها الاجتماعية متفرقة وغير مترابطة، وتفتقر إلى الاستدامة والتأثير التراكمي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات:

في ضوء الدراسة الميدانية للدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتمد المنظمات التنموية المحلية على التمويل الخارجي في إعداد موازناتها، مما يعكس توفر مصادر دعم دولية تُسهم في استمرارية أنشطتها.
- تُظهر البرامج التنموية أثرًا إيجابيًا على المجتمع المحلي من وجهة نظر المستفيدين، مما يعكس فاعلية نسبية في تحقيق الأهداف الاجتماعية.
- تنفذ المنظمات برامج في مجالات التعليم والصحة وحقوق الإنسان، وتستهدف فئات متنوعة كالأطفال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تسهم المنظمات في دعم الحملات الصحية والمشاريع الاجتماعية، وتُظهر توجهًا نحو دعم الأنشطة الثقافية والفنية.
- تعتمد بعض المنظمات على قواعد بيانات المجالس المحلية في تنفيذ برامجها، مما يشير إلى وجود تنسيق مؤسسي نسبي.

(31) شادي إستانبولي، مرجع سابق، ص4.

(32) صلاح عمر بلخير وسامي صالح التهدي، مرجع سابق، ص617.

- توجد استراتيجيات واضحة لضمان مشاركة المجتمع، تشمل التوعية، والتدريب، والتشاور، وتوفير الحوافز.
- تُواجه المنظمات تحديات كبيرة في تنفيذ برامجها، أبرزها عدم الاستقرار الأمني، والفساد الإداري، وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة.
- لا تُلبّي المشاريع المنفذة من قبل المجالس المحلية معايير خطط إعادة الإعمار، مما يشير إلى ضعف في الالتزام بالمعايير الفنية والتنموية.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات توصي الباحثة بالآتي:

- تعزيز إشراك المجتمع المحلي في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج التنموية، من خلال اعتماد آليات تشاركية واضحة، مثل: ورش العمل المجتمعية، والاستبانات الميدانية، والتمثيل المحلي في فرق التخطيط.
- تطوير خطط زمنية واضحة ومعلنة للتدخلات التنموية، تتضمن مراحل التنفيذ، ومؤشرات الأداء، وآليات المتابعة والتقييم، بما يعزز من الشفافية والمساءلة.
- معالجة التحديات الأمنية والإدارية التي تعوق تنفيذ البرامج، من خلال التنسيق مع السلطات المحلية، وتفعيل آليات الحماية، ومكافحة الفساد، وتسهيل الوصول إلى المناطق المتضررة.
- الاستثمار في بناء القدرات المحلية عبر تدريب الكوادر الوطنية، والحد من هجرة الكفاءات، وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة للعاملين في المجال التنموي.
- اعتماد استراتيجيات فعالة لضمان مشاركة المجتمع، تشمل التوعية، والتدريب، والتشاور، وتقديم الحوافز، بما يُعزز من شعور المواطنين بالملكية والالتزام تجاه البرامج المنفذة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

[1] إستانبولي، شادي، واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، سوريا، الافتراضية السورية، 2016.

[2] الاستراتيجيات الفعالة في تنظيم المجتمع المحلي، متاح على الرابط التالي: https://mped.gov.eg/singlenews?id=6262.

[3] الحمداني، محمد، نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، مجلة الدراسة المستدامة، 2022، العدد3.

[4] الزيداني، عبد الله محمد، مناهج الدراسة العلمية، المسار للنشر والتوزيع، 2022، ط 1.

[5] السعيد، فكرون، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، منتوري، 2005.

[6] العريقي، منصور، طرق الدراسة العلمية للباحثين في مختلف المجالات، الأمين للنشر والتوزيع، ط 7، 2020، اليمن.

[7] العسولي، عبد الصمد، المنهج الوصفي التحليلي في مجال الدراسة العلمي، 2020.

[8] العلي، صالح، صيغ التمويل والاستثمار الملائمة لعملية التنمية في المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، الكويت، الكويت، د.ن.

[9] المعاني، متاح على الرابط التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

[10] النجار، معاذ، من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية البشرية، متاح على الرابط التالي: https://tnwair.com/archives/15361، تاريخ النشر 2022.

[11] إلياس، غالية، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2022.

[12] باطويح، محمد، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الرابط التالي: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=242.

[13] بلخير، صلاح عمر وسامي صالح التهدي، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، حضرموت، اليمن، 2019.

[14] بوريس، هبة، خياط، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، 2020.

[15] بوريعين، وهيبة، دور التعليم في تحقق التنمية الاجتماعية المستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر، عين تموشنت، 2023.

[16] توتو، فيصل، المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في السودان، السودان، النيلين، 2022.

[17] جو وايت هاد، الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية، 2013.

[18] خليفة، حسين علاوي، النظرية الاستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، 2013.

[19] دينسر، إيثان، استراتيجيات مبتكرة وتقنيات حديثة في إعادة إعمار الهياكل المادية، متاح على الرابط التالي: <https://arabic.mei.edu/arabic.

[20] شاهين، عبد الحليم، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، 2021، العدد73.

[21] عبد الله، حجاب، محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد (2)، فبراير 2023، ص992-970.

[22] قفلة، محمد، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة بالجمهورية اليمنية، العدد 1، 2024.

[23] متاح على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/، تاريخ الزيارة، يوم الخميس 20-11-2025.

[24] متوكيل، نبيل وبنطالب، مولود، مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها، العدد 50، 2024.

[25] منصور، فاتن، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير، سورية، تشرين، 2014.

[26] منشورات مركز صنعاء تحت مشروع: تطبيق الرؤى الاقتصادية ووجهات النظر المحلية لتحسين تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن، المُموّل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

[1] Sakkara and Bougie, 2016, p236.